E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/23
27 February 2006

ARABIC
Original: SPANISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز

تقرير حلقة العمل الإقليمية لبلدان الأمريكتين بشأن "استراتيجيات إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في برامج الحد من الفقر، وبخاصة تلك الرامية إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية"*

مذكرة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تتشـــرف مفوضـــة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن تحيل إلى لجنة حقوق الإنسان تقرير حلقة العمل الإقليمية لبلدان الأمريكتين بشأن "استراتيجيات إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في برامج الحد من الفقر، وبخاصة تلك الرامية إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية"، المعقودة في تشينتشا (بيرو) في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

* وفقاً للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣- باء، تأخر تقديم هذه الوثيقة بغية تضمينها آخر ما استجد من معلومات.

(A) GE.06-11203 130406 180406

موجز

تتضـــمن هذه الوثيقة تقرير حلقة العمل الإقليمية لبلدان الأمريكتين بشأن "استراتيجيات إدماج السكان المـــنحدرين من أصل أفريقي في برامج الحد من الفقر، وبخاصة تلك الرامية إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائـــية للألفية"، التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمـــائي. واستضـــافت حكومـــة بـــيرو حلقة العمل المعقودة في تشينتشا (بيرو) في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وبحثت حلقة العمل إمكانات تركيز الاستراتيجيات على أهداف الحد من الفقر لفائدة تلك الفـــئات في ظـــل حقوق الإنسان بوجه عام ومبادئ المساواة وعدم التمييز والمسؤولية والمشاركة بوجه خاص، المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان.

وتمثل الهدف الرئيسي لحلقة العمل في وضع استراتيجيات لإشراك الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أعمال صياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج الرامية إلى الحد من الفقر، بغية تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية بوجه خاص، وإشراكهم أيضاً في إعداد وثائق استراتيجية مكافحة الفقر. كما يسرت حلقة العمل حـــوار الأمـــم المـــتحدة والهيئات الإنمائية الدولية والوطنية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي فيما يتعلق باستراتيجيات الحد من الفقر في ظل حقوق الإنسان وعلى أساس القواعد والقيم المكرسة في التشريع الدولي ذي الصلة.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - افتتاح الاجتماع	١-٧	٤
ألف - تنظيم حلقة العمل	١-٢	٤
باء - المشاركون	٣	٤
جيم - افتتاح حلقة العمل وانتخاب الرئيس والمقرر	٤-٥	٤
دال - إقرار جدول الأعمال	٦	٤
هاء - اختتام حلقة العمل	٧	٥
ثانياً - الإعلان	٨-٣٧	٥
ثالثاً - التوصيات	٣٨-٩٠	٩
ألف - التدابير الواجب اتخاذها على المستوى الوطني	٣٨-٧٤	٩
باء - التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الدولي	٧٥-٩٠	١٦

المرفقات

المرفق الأول -جدول الأعمال ١٩

المرفق الثاني - قائمة المشاركين ٢٢

أولاً – افتتاح الاجتماع

ألف – تنظيم حلقة العمل

١- كان الموضوع الرئيسي لحلقة العمل الإقليمية للأمريكتين: "استراتيجيات إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في برامج الحد من الفقر، وبخاصة تلك الرامية إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية". ونُظمت حلقة العمل في إطار أنشطة متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وعملاً بتوصية فريق العمل المعني بالأقليات في دورتيه التاسعة والعاشرة المعقودتين على التوالي في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وبقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (اللجنة الفرعية) ٢٣/٢٠٠٣ الذي دعيت فيه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى تنظيم المزيد من الحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بمسائل من بينها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي.

٢- وبعد عرض الوثائق التي أعدها الخبراء ومناقشة مواضيع حلقة العمل بتدخل جميع المشاركين، اعتمد المشاركون الإعلان الوارد في هذا التقرير والتوصيات المعروضة فيه.

باء – المشاركون

٣- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة خبراء الأمم المتحدة الذين شاركوا في حلقة العمل، فضلاً عن الدول وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الإنمائية والمنظمات غير الحكومية المشاركة.

جيم – افتتاح حلقة العمل وانتخاب الرئيس والمقرر

٤- افتتحت حلقة العمل ببيانات أدلى بها كل من مدير الشؤون الدبلوماسية الاجتماعية لوزارة خارجية بيرو، السيد بيسينتي روخاس؛ والمنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيرو، السيد خورخي شدياق؛ ورئيس فريق العمل المعني بالأقليات ومنسق الفريق العامل المخصص المنشأ لإعداد دراسة تسهم في صياغة إعلان دولي بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان، التابع للجنة الفرعية، السيد خوسي بينغوا؛ والممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية والكاريبي، السيد روبيرتو غاريتون.

٥- وانتخبت بالتزكية السيدة خوليا باريرا رئيسة لحلقة العمل والسيدة خيسيلا أراندا كوبيروبياس مقررة لها.

دال – إقرار جدول الأعمال

٦- أقرت حلقة العمل دون تصويت جدول الأعمال الوارد في المرفق الأول.

هاء – اختتام حلقة العمل

٧- اعتمد المشاركون جميع التوصيات المقدمة في الجلسات العامة. واختتمت حلقة العمل ببيان للسيد روبيرتو غاريتون، الممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وآخر للسيد لويس هوراكايا، رئيس المعهد الوطني، التابع لحكومة بيرو، لتنمية الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أمازوني وأفريقي بيروفي.

ثانياً – الإعلان

٨- *نحن* المشاركين في حلقة العمل، الممثلين للحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الجامعية وهيئات الأمم المتحدة، بحضور الوزيرة رئيسة الأمانة الخاصة لسياسات دعم المساواة العرقية في البرازيل، السيدة ماتيلدا ريبيرو؛ والخبيرة السامية المستقلة المعنية بتطبيق أحكام إعلان ديربان وبرنامج عملها، السيدة إدنا سانتوس رولاند؛ والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، السيد دودو ديين؛ والخبيرة المستقلة المعنية بالأقليات، السيدة غي ماك دوغال؛، ورئيس فريق العمل المعني بالأقليات ومنسق الفريق العامل، التابع للجنة الفرعية، المخصص المنشأ لإعداد دراسة تسهم في صياغة إعلان دولي بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان، السيد خوسي بينغوا؛ والرئيس – المقرر لفريق العمل الحكومي الدولي المكلف بصياغة توصيات بشأن تطبيق إعلان ديربان وبرنامج عملها تطبيقا فعالاً، السيد خوان مارتابيت؛ وعضو فريق الخبراء المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، السيد جو فرانس؛ ورئيس المعهد الوطني، التابع لحكومة بيرو، لتنمية الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أمازوني وأفريقي بيروفي، السيد لويس هوراكايا؛ والممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيد روبيرتو غاريتون؛ وممثلين لوكالات متخصصة؛

٩- *وقد اجتمعنا* في تشينتشا في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في حلقة العمل الإقليمية لبلدان الأمريكتين بشأن استراتيجيات إدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في برامج الحد من الفقر، وبخاصة تلك الرامية إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٠- *نشكر* حكومة بيرو على استضافة حلقة العمل الإقليمية هذه؛

١١- *نعيد تأكيد* الإعلان المنبثق عن القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ الذي يعترف بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان تمثل الدعائم التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة والأسس اللازمة للأمن والرفاه الجماعيين، ويسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة يعزز بعضها بعضاً؛

١٢- *نعيد تأكيد* المبادئ الواردة في الوثائق التي اعتمدها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان في عام ٢٠٠١، والمؤتمر الإقليمي لبلدان الأمريكتين المعقود في سانتياغو دي شيلي في عام ٢٠٠٠؛ *ونناشد* الدول أن تنفذ بعناية جميع الالتزامات التي تعهدت بها في هذين المؤتمرين؛

١٣- *نذكّر* بأن ١٨٩ دولة عضواً في الأمم المتحدة، من بينها ١٤٧ دولة مثلها رؤساء دول وحكومات، وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ التزاماً عالمياً جديداً من أجل التنمية، تجسّد سياسياً في إعلان الألفية. وأرسى الإعلان دعائم جدول أعمال جديد للتنمية يستند إلى القيم التي هي مصدر ثراء كبير للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤوليات الجماعية المتنوعة؛

١٤- *نذكّر أيضاً* بأن إعلان الألفية يضفي على نوع الجنس والإثنية طابعاً عالمياً. *ونرى* أن من اللازم المضي قدماً في تحقيق المساواة في هذين المجالين كشرط أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٥- *نلتزم* بجعل فقر السكان المنحدرين من أصل أفريقي وفقر الشعوب الأصلية جزءاً من الماضي. *ونحث* جميع الفعاليات المسؤولة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الاستناد في أعمالها إلى الأسس الثابتة للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

١٦- *نعيد تأكيد* مبدأي عدم التمييز والمساواة المتلازمين، وهما عنصران أساسيان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ذُكرا وشُرحا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم؛

١٧- *نعيد تأكيد* ما ورد في الفقرة ١٣ من إعلان ديربان من إقرار بأن العبودية وتجارة الرقيق، بما فيها تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، كانت مآسي بغيضة في تاريخ البشرية، ليس فقط بسبب وحشيتها المقيتة ولكن أيضاً من حيث حجمها وطبيعتها المنظمة، وبوجه خاص لإنكارها لذاتية الضحايا، وبأن العبودية وتجارة الرق جريمة ضد الإنسانية، وكان من الواجب اعتبارها كذلك دائماً، وخاصة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وأنها من المصادر والمظاهر الرئيسية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية، كانوا ضحايا لهذه الأعمال، وما زالوا ضحايا لآثارها؛

١٨- *نؤكد* على أهمية إعلان المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي جاء فيه أن تاريخ العبودية وتجارة الرقيق في القارة الأفريقية مختلف عنه في الأمريكتين. فالأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي في الأمريكتين والكاريبي هم الذين عانوا وقاوموا العبودية. ونشأت العبودية في نظام قيم يُنظر فيه إلى البشرية نظرة مادية. واصطدمت مناهضة العبودية ومقاومتها بهذه الرؤية المادية التي لا يُنظر فيها إلى الفقر إلا في بعده المادي. وتتطلب مكافحة الفقر اليوم التغلب على هذه الرؤية المادية أحادية البعد. وكي نكافح الفقر بفعالية، علينا بإنشاء نظام قيم لا يتخذ من الفرد بل من المجموعة والمجتمع غايته الأولى؛

١٩- *نعلن* أن تشينتشا، المدينة المعْلَم في تاريخ العبودية في الأمريكتين، أتاحت لنا استحضار جزء أساسي من هوية السكان المنحدرين من أصل أفريقي، مما هيأنا لا لبلورة مطالب فحسب بل أيضاً لفهم الثراء الثقافي والسياسي

والروحي للشعوب المنحدرة من أصل أفريقي. وفي هذا الصدد، أتاحت حلقة العمل فرصة لإحراز تقدم لا يستهان به نحو وضع إطار جديد يقوم على هوية المنحدرين من أصل أفريقي في سبيل دعم حقوق الإنسان وحمايتها؛

٢٠- *تؤكد من جديد* أن باستطاعة السكان المنحدرين من أصل أفريقي أن يساهموا من واقع تاريخهم وحكمتهم المأثورة بالكثير من أجل بناء عالم أفضل وإزالة الشرور وتسخير إنسانيتهم الأصيلة لإنشاء عالم يسوده السلم والمساواة؛

٢١- *تلاحظ بانشغال* أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي لا تزال للأسف أقل مناطق العالم إنصافاً، وذلك راجع للخصائص المختلفة التي اتسم بها استعمار المنطقة. *وترى* أن هذا الوضع يكبح وتيرة الحد من الفقر ويعوق حث عجلة النمو ويعرقل عملية التنمية ككل؛

٢٢- *تؤكد* أن إدماج الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي بصورة فعلية في العملية التي باشرها إعلان الألفية لن يكون له تأثير إيجابي على هذه المجموعة فحسب، بل أيضاً على التنمية الاجتماعية الاقتصادية داخل البلدان والمنطقة برمتها؛

٢٣- *تؤكد من جديد* ما لوحظ في مؤتمر سانتياغو المعقود في عام ٢٠٠٠ من أن الفقر يرتبط في الغالب ارتباطاً وثيقاً بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن هذه الممارسات تضخم أوضاع الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي للأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية. وقد كانت هذه العلاقة بين السكان المنحدرين من أصل أفريقي والعنصرية والتمييز والفقر موضع تحليل وتوثيق وتأكيد في هذه الحلقة الدراسية المعقودة في تشينتشا؛

٢٤- *ترى* أن العوامل التي تتسبب في فقر السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية عوامل بنيوية بالأساس. وأن التمييز يتجسد أيضاً في عدم تكافؤ الفرص فيما يتعلق بوصول هذه الفئات إلى الخدمات الأساسية. وكثيراً ما يواجه السكان المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية أكثر من غيرهم صعوبات في النفاذ إلى الأسواق والحصول على الائتمان والتكنولوجيا. *وتؤكد* أن هذه الفئات استُبعدت تاريخياً من العمليات السياسية وحُدّ من قدرتها على ممارسة الضغط من أجل الحصول على الموارد. كما *تلاحظ* أن الأحكام المسبقة العرقية والإثنية من شأنها أن تفاقم هذا الوضع؛

٢٥- *تسلم* بأن ما عاناه المنحدرون من أصل أفريقي من عنصرية وتمييز عنصري على مدى التاريخ في الأمريكتين هو السبب في وضع التهميش والفقر والإقصاء الذي تعيشه أغلبيتهم في بلدان كثيرة في القارة، وأن هذا الوضع مستمر بدرجات متفاوتة رغم الجهود الكثيرة التي تبذل في هذا الصدد؛

٢٦- *تعرب أيضاً عن انشغالنا البالغ* لأن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية، ولا سيما مؤشرات الدخل والموارد ومحو الأمية والتمدرس والتعليم والعمالة والصحة والتغذية والسكن ومياه الشرب والإصحاح ومعدل وفيات الأطفال ومتوسط العمر المتوقع وفرص المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، أدنى من المتوسط الوطني لسكان دول الأمريكتين، كما يظهر كثيراً من البيانات المقدمة في هذه الحلقة الدراسية المعقودة في تشينتشا؛

٢٧- *نعرب عن قلقنا* إزاء حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين، ونناشد المجتمع الدولي أن يدعم مشاركة هؤلاء السكان في حل المشاكل التي تمسهم؛

٢٨- *نعلن* أن عدم المساواة في الدخل الذي يعاني منه السكان المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية يعود في جزء كبير منه إلى التباينات الصارخة في مستوى رأس المال البشري ونوعيته وعائده، وإلى عدم تكافؤ الأجور بسبب التمييز العنصري؛

٢٩- *نؤكد* أن تمتع الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي بحقوق الإنسان بالكامل يتوقف أساساً على إعمال الحق في التعليم بالكامل، وهو شرط لا غنى عنه للتخلص من الإقصاء والفقر. *ونعتبر* التعليم عاملاً أساسياً من عوامل التنمية البشرية. *ونرى* أيضاً أن الجمع بين تحسين مستويات الوصول إلى التعليم وإكمال المراحل الدراسية والنهوض بنوعية التعلم ليس ضرورياً لضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية فحسب، بل يؤثر بصورة إيجابية أيضاً على النمو الاقتصادي والمساواة، بفضل تراكم رأس المال البشري وتحسن الظروف الصحية للسكان وتدعيم المجتمع عموماً؛

٣٠- *نلاحظ* أن تدني المستوى التعليمي لفئات كبيرة من السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية يؤدي بدرجة كبيرة إلى توارث الفقر من جيل إلى جيل؛

٣١- *نلاحظ* بانشغال أن الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما البنات، لا يمكنهم جميعاً الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإنهاؤه ولا الوصول الكامل إلى الخدمات المدرسية. ومستوى الخدمات التعليمية المتاحة لهؤلاء الأطفال أقل بصفة عامة من الحد الأدنى الموصى به؛

٣٢- *ندعو* الدول إلى تحديد العوائق وتوسيع وتكرار التجارب الإيجابية على المستوى الوطني والإقليمي فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣٣- *نؤكد* أهمية إدراج منظور حقوق الإنسان في استراتيجيات التنمية ومكافحة الفقر وكذلك القيمة التي يضيفها هذا المنظور. ونرى أن مبادئ حقوق الإنسان تسهم في معاملة الأفراد الضعفاء والفئات الضعيفة على أساس المساواة وعدم التمييز وفي ضمان عدم تهميشهم. *ونؤكد من جديد* أن تجربة حقوق الإنسان تقدم أفكاراً مفيدة فيما يتصل بفعالية القوانين والسياسات والممارسات المناهضة للتمييز وتدعم المساواة؛

٣٤- *ندين* جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل ما يتصل بها من مسائل، بما في ذلك الوصول إلى فرص العمل والمزايا الحكومية ورأس المال والائتمان والتكنولوجيا والتعليم والتدريب المهني والإسكان والرعاية الصحية والأنشطة البيئية والثقافية وحماية التراث والمساواة في الحصول على الخدمات العامة وسائر أنواع الخدمات؛

٣٥- *نلاحظ* أن نساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي يعانين من الفقر بقدر أكبر، وخاصة منهن ربات الأسر، وذلك بسبب أشكال التمييز المتعددة التي يتعرضن لها فضلاً عن قلة مواردهن. وما فتئ هذا التباين يتفاقم مقترناً بعواقب وخيمة على النساء وأبنائهن والأسرة التي تشكل نواة المجتمع؛

٣٦- *نرى* أن النمو الاقتصادي المستدام واستقرار الاقتصاد الكلي والإدارة السديدة عناصر أساسية للحد من الفقر لكنها غير كافية. فلا بد أيضاً من اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز المساواة وزيادة تأثير النمو على الفقر. وتكتسي هذه الإجراءات طابعاً ملحاً في منطقتنا؛

٣٧- *نذكّر* بالتقرير الصادر في عام ٢٠٠٥ عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في سياق أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي أشار في جملة أمور إلى ما يلي:

(أ) "إن التقدم المحرز في تحقيق هدف تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف تقدم غير كاف؛ وتفيد الدراسة المستندة إلى حسابات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي لخطوط الفقر الوطنية بأن بلداً واحداً بلغ هذا الهدف بينما أحرزت خمسة بلدان أخرى تقدماً مهماً في هذا الصدد على مدى الأعوام الأربعة عشر المنقضية من فترة الأعوام الخمسة والعشرين الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥. أما في بقية البلدان، فقد كان التقدم ضئيلاً، بل إن بعض البلدان سجلت تراجعاً"؛

(ب) من بين التحديات الرئيسية في مجال السياسات أن "تخفيض نسبة الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ لا يقتضي نمواً اقتصادياً سريعاً ومستداماً فحسب" لتحقيق الأهداف الإنمائية في المنطقة، بل يتطلب أيضاً "اتباع نهج مناسب إزاء النمو في إطار المساواة، مما يستدعي إجراء تغييرات مؤسسية تتيح إدراج السياسات الاجتماعية في قلب الاستراتيجيات الإنمائية"؛

(ج) "إلى جانب الحد من الفقر والجوع كهدف ملح على المدى القصير، لا بد من الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة برامج اجتماعية كالتحويلات النقدية المشروطة الهادفة إلى ضمان الرعاية الصحية والمساعدة المدرسية في التعليم الابتدائي والثانوي وبرامج الطعام المدرسي والتغذية ..."؛

(د) "إن حالة الفقر المدقع وأوجه العوز التي تعيشها فئات كبيرة من السكان لا تنتج عن انخفاض مستوى الدخل في معظم البلدان فحسب، بل أيضاً عن استمرار عدم المساواة في توزيع الدخل [...]. وبيّنت دراسات شتى أن عدد السنوات اللازم لتحقيق المطلوب ينخفض انخفاضاً كبيراً إذا ما اقترن النمو الاقتصادي بتوزيع ثماره على نحو أكفأ".

ثالثاً - التوصيات

ألف - التدابير الواجب اتخاذها على المستوى الوطني

تدابير عامة

٣٨- *نناشد* الدول أن تضع وتدعم وتنفذ تدابير تشريعية تكفل إعمال مبادئ عدم التمييز والمساواة العرقية والتنوع الثقافي بصورة كاملة طبقاً للصكوك الدولية ذات الصلة. كما *نهيب* بالدول أن تضع آليات للمعاقبة على الإخلال بهذه المبادئ؛

٣٩- *تحث* الدول على اعتماد استراتيجيات وسياسات عامة ترمي إلى مكافحة التمييز والتعصب وتدعم المساواة في جميع المجالات. وينبغي أن تولي هذه السياسات اهتماماً خاصاً لضحايا العنصرية والتمييز العنصري قصد تدارك القصور التعليمي والنهوض بنوعية التعليم وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والحد من مستويات تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا سيما في صفوف السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وزيادة وصول الفئات المستبعدة إلى مصادر العمالة، بهدف تحسين الفرص المتاحة لها وضمان مشاركتها في ازدهار ونماء مجتمعات المنطقة؛

٤٠- *تحث* الدول على أن تقوم، حسب مقتضى الحال، بإنشاء وتعزيز وتدعيم هيئات وطنية تعنى بدعم وحماية حقوق الإنسان لضحايا العنصرية، وبخاصة السكان المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية، وأن تتيح لهم ما يكفي من الموارد لضمان فعالية أعمالهم؛

٤١- *تناشد* الدول أن تدمج المبادئ والغايات الواردة في إعلان ديربان وبرنامج عملها في أهداف التنمية والقضاء على الفقر التي اتفق عليها المجتمع الدولي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤٢- *تسلّم* بأهمية تدريب ضحايا العنصرية، وخاصة منهم النساء، كي يقوموا بتعزيز قدراتهم الذاتية، باعتبار ذلك هدفاً إنمائياً هاماً ومورداً رئيسياً. *وتطلب* من ثم أن يشارك السكان المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية مشاركة كاملة في صياغة وتنفيذ وتقييم القرارات التي تؤثر على حياة ورفاه مجتمعاتهم المحلية والمجتمع بوجه عام؛

٤٣- *تدعو* الدول إلى تدعيم الأطر القانونية والمؤسسية بهدف ضمان احترام حقوق الملكية وحقوق الدائنين والقيام في الآن ذاته بإحداث زيادة كبيرة في فرص الحصول على الائتمان، قصد تمكين أفقر المواطنين وأكثرهم عرضة للإقصاء من الإسهام في التنمية وإنشاء مشاريع صغيرة وامتلاك مساكنهم؛

٤٤- *تشجع* الدول على أن تكفل، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وجود منتديات للحوار تمكن الحركة الاجتماعية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية من المشاركة في عملية تصميم البرامج والمشاريع المتعلقة بأوضاعهم في مجال حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية؛

٤٥- *تدعو* الدول إلى أن تعزز المنظمات التي تدعم المبادرات المتصلة بدعم وحماية حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وأن تدعم شبكات التبادل؛

٤٦- *تشجع* الدول على أن تضع برامج لخلق فرصٍ للعمل والدخل وإعالة الذات فضلاً عن التدريب التقني والإداري، في مجالات من بينها الأنشطة غير التقليدية، مع استخدام تكنولوجيات جديدة، لفائدة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما المنتمون منهم إلى باقي مجتمعات العبيد الهاربين (Quilombos, Palenques, Cimarrónes)؛

٤٧- *توجه* نداءً عاماً إلى الدول والمنظمات غير الحكومية وسائر أعضاء المجتمع المدني للاضطلاع بما يلي:

(أ) تنظيم حملات توعية للقطاع الخاص كيما يقوم بدمج التنوع الإثني والعرقي والجنساني في إطار مسؤولياته الاجتماعية؛

(ب) وضع برامج للتدريب المهني وإرساء نظام مالي للقروض الصغيرة كحافز لإنشاء الشركات الصغيرة والتعاونيات؛

(ج) وضع برامج للتنمية المستدامة لفائدة ما تبقى من مجتمعات العبيد الهاربين؛

(د) وضع برامج للعمل التضامني بهدف بناء المساكن المجتمعية؛

٤٨- *تناشد* الدول أن تكلف السلطات الوطنية بالقيام على أساس دوري بدراسة الآثار المتوخاة لسياساتها على العمالة والدخل فيما يتعلق بأضعف فئات السكان، ولا سيما المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية؛ والقواعد التي تحتم تعزيز مشاريع قوانين الميزانية والإصلاح الضريبي بإجراء تحاليل لآثار إعادة توزيع الإنفاق العام والضرائب؛ والتزام الكيانات العامة بالقيام بانتظام بتحديد الجهات المستفيدة من برامجها بهدف وضع نظم فعالة للتنسيق بين الهيئات الاقتصادية والاجتماعية كيما تؤخذ الأولويات الاجتماعية في الحسبان لدى رسم السياسة الاقتصادية؛

٤٩- *تناشد* الدول أن تقر بالتنوع الثقافي الذي تتسم به مجتمعات العبيد الهاربين المتبقية؛

٥٠- *تدعو* الدول إلى دعم أعمال فريق العمل الحكومي الدولي المكلف بصياغة توصيات بشأن تطبيق إعلان ديربان وبرنامج عملها تطبيقاً فعالاً فيما يتعلق بوضع معايير تكميلية لمناهضة العنصرية؛

التعليم والتدريب والأطفال والمراهقون

٥١- *تناشد* الدول أن تزيد الاستثمار الاجتماعي في الأطفال والمراهقين، باعتبار ذلك استراتيجيةً لمكافحة الفقر، آخذة في اعتبارها حالة الحرمان التاريخية التي يعيشها الصبيان والبنات المنحدرون من أصل أفريقي. ويمكن أن يساعدنا هذا النهج في الحيلولة دون استمرار استبعاد جيل جديد من الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي من فوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وهي فوائد يمكن أن يحصل عليها وعلى حق التمتع بها فعلياً إن لم يُحرم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

٥٢- *تهيب* بالدول أن تعطي الأولوية الواجبة لتعليم الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ضمن البرامج والميزانيات العامة. ولهذا الغرض، يمكن أن تقوم الدول بما يلي:

(أ) تنظيم حملات تثقيفية بمشاركة مؤسسات عامة، لا سيما في ميدان التعليم والتدريب والثقافة، من أجل مناهضة الأفكار المسبقة التي تتسبب في التمييز العنصري؛

(ب) وضع برامج للقضاء على أسباب الوصم وعلى والقوالب النمطية المتعلقة بنوع الجنس والعرق في المواد التعليمية المستخدمة في النظام التعليمي؛

(ج) إدراج موضوع التنوع الثقافي وإسهامه في المجتمع ضمن تدريب المعلمين العادي، بحسب واقع كل بلد، على نحو يمكنّهم من معرفة ثقافات الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي ويلقّنهم مبادئ قبولها واحترامها والتسامح إزاءها؛

(د) استخدام ونشر نتائج مشروع "طريق الرق" الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، عن طريق البرامج التعليمية؛

(هـ) مراجعة محتويات النصوص والمواد التعليمية الرسمية للكشف عن العناصر التي تتسم ضمنا أو صراحة بالعنصرية أو التمييز ضد أي مجموعة عرقية أو إثنية، وتحديد مقدار المعلومات المتوافرة عن كل مجموعة سكانية؛

(و) الاستثمار في تعليم الأطفال ذكوراً وإناثاً المنحدرين من أصل أفريقي الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و٦ سنوات في حالات تدني المستوى الثقافي في المحيط الأسري؛

٥٣- *توجه* نداء عاما إلى الدول والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني كي يقوموا بما يلي:

(أ) دعم حصول الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما النساء، على التدريب في مجال حقوق الإنسان، وعلى المعلومات والتكنولوجيا والمعارف المتخصصة، كوسائل لا غنى عنها لتحسين الاتصال وزيادة مشاركتهم في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ب) تدريب الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي لمعرفة آليات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان والتنمية والمشاركة فيها؛

(ج) تنظيم برامج تدريبية في مجال التصرف والإدارة وتنفيذ نظام مالي لإتاحة القروض الصغيرة والحوافز اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة والتعاونيات؛

(د) تنظيم برامج للتدريب السياسي: تنمية القدرة على المطالبة بالحقوق، والترويج لنشوء قيادات جديدة ومنظمات جديدة للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؛

(هـ) تنظيم برامج تدريبية في مجال الحقوق الإنجابية؛

(و) تنظيم برامج لتدريب العاملين في قطاع الصحة؛

(ز) منح حوافز لتدريب نساء منحدرات من أصل أفريقي مختصات ببحث مواضيع المرأة والعرق؛

٥٤- *تهيب* بالدول أن تحدد مدى ضمان النظم الوطنية حصول الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي على تغطية تعليمية جيدة النوعية على قدم المساواة مع غيرهم. ويتطلب ذلك تحليل مسألة التكافؤ في مجال التحاق هؤلاء الأشخاص بالمدارس العمومية وبقائهم في نظام التعليم وإكمال دراساتهم؛

٥٥- *تقرّ* بأن الفقر وعدم الحصول على التعليم والبطالة والتفكك الاجتماعي عوامل تؤدي في غالب الأحيان إلى الانعـــزال والتهميش والعنف، *ونطلب* إلى الدول أن تولي اهتماما خاصا للشباب المنحدرين من أصل أفريقي الذيـــن يعيشون في الأحياء المهمشة للمدن الكبيرة في المنطقة ويتأثرون على نحو خاص بالعنف الحضري، على أن تتـــناول انحراف الأحداث والعنف وتجارة العقاقير الممنوعة والأسلحة على نطاق صغير من منظور اجتماعي قائم على حقوق الإنسان، يحتل فيه تعزيز رأس المال البشري وبناء قدرات الشباب المنحدرين من أصل أفريقي مكانة رئيسية؛

٥٦- *نحـــث* مـــنظمات حـــركة المنحدرين من أصل أفريقي على أن تدرج في جدول أعمالها المسائل المتعلقة بالأطفال والمراهقين والنساء المنحدرين من أصل أفريقي، بوصفهم الفئة الأكثر تعرضا للعنف نتيجة للفقر؛

العمالة

٥٧- *نناشد* الدول والمنظمات الدولية والإقليمية إجراء دراسات وطنية عن حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مجال العمالة؛

٥٨- *نهيـــب* بـــالدول والهيئات الدولية والمنظمات الحكومية أن تقوم بجمع معلومات عن مظاهر التمييز ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي في مجال العمالة، بهدف وضع استراتيجيات للعمل؛

٥٩- *نـــرى* أن تحســـين ســـوق العمل ينبغي أن يشكل هو الآخر هدفا رئيسيا من أهداف سياسة اجتماعية اقتصادية مستدامة وشاملة. لذلك، *ندعو* الدول إلى القيام بما يلي:

(أ) التعجـــيل بتحسين التدريب ونظم الوساطة وممارسات التسجيل النقابي، سعيا إلى تدعيم إدماج الفئات المستبعدة إدماجا مثمرا ومكافحة التمييز؛

(ب) تزويد العاملين في القطاع غير المنظم بما ينقصهم من المساعدات والحماية الاجتماعية؛

٦٠- *نحـــث* الـــدول على اعتماد تدابير ملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصـــل بذلـــك مـــن تعصب في مكان العمل وضمان تساوي الجميع بالكامل أمام القانون، وعلى إزالة العوائق الأخرى؛

٦١- *نوصي* الدول بأن تتخذ التدابير التالية:

(أ) وضـــع بـــرامج تدريبية على المهارات الخاصة لتمكين السكان المنحدرين من أصل أفريقي من الحصول على عمل؛

(ب) اتخاذ تدابير تشريعية واعتماد سياسات عامة تتصل بعمالة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؛

(ج) تحديد وتنفيذ إجراءات تفضيلية للنهوض بظروف عمالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي؛

(د) وضع تدابير تركز على استحداث الوظائف على المستوى المجتمعي، باعتبار ذلك استراتيجية لدعم العمالة وأمن المواطنين؛

(هـ) تنظيم حلقات دراسية قطرية مع النقابات ووزارات التخطيط والاقتصاد على الصعيد الوطني بهدف وضع استراتيجيات إدماجية؛

(و) استحداث آليات تنظيم فعالة خاصة بالعاملات في المنازل، ولا سيما المنتميات منهن إلى الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي؛

٦٢- *تناشد* الشركات الخاصة والعامة ترويج سياسات المساواة في العمالة على الصعيد الداخلي ووضع آليات داخلية لتسوية منازعات العمل؛

٦٣- *تناشد* الدول أن تقيم تحالفات استراتيجية وتضع برامج نموذجية مع القطاع الخاص بهدف:

(أ) تحسين ظروف العمل داخل بيئة العمل، بوضع مدونات لقواعد السلوك مثلا؛

(ب) تعزيز قدرة المنتجين الصغار وأصحاب المشاريع الصغيرة على الاستثمار والإدارة (الائتمان والمساعدة التقنية)؛

(ج) وضع برامج تدريبية تتعلق بالحصول على فرص العمل وتنمية المهارات في سوق العمالة؛

٦٤- *تناشد* الدول أن تتأكد من عدم الارتباط بالتزامات دولية تمس بحقوق أضعف الفئات في مجال العمل؛

٦٥- *تناشد* الدول أن تتأكد من احترام حقوق أضعف الفئات وعدم تعليق هذه الحقوق أو الحد منها بأي حال من الأحوال لمنح حوافز للاستثمار الخارجي؛

سياسات الإجراءات التفضيلية

٦٦- *تدعو* الدول إلى تنفيذ مضمون الفقرة ٩٢ من برنامج عمل ديربان الذي يحث الدول، في جملة أمور، على "جمع وتحليل وتوزيع ونشر البيانات الإحصائية الموثوقة على الصعيدين الوطني والمحلي، وعلى اتخاذ جميع التدابير الأخرى المتصلة بذلك والضرورية للعمل بانتظام على تقييم وضع الأفراد والجماعات ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(أ) ينبغي أن تكون هذه البيانات الإحصائية مصنفة تفصيلاً وفقاً للتشريع الوطني؛ ويتعين بالنسبة لمثل هذه المعلومات، حيثما كان ملائماً، أن تُجمع بموافقة صريحة من جانب الضحايا، على أساس ما يرونه لأنفسهم وطبقاً للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، كاللوائح الخاصة بحماية البيانات وضمان حرمة الخصوصيات؛ ولا يجوز إساءة استعمال هذه المعلومات؛

(ب) ينبغي جمع البيانات والمعلومات الإحصائية بهدف رصد حالة الجماعات المهمشة، ووضع وتقييم التشريعات والسياسات والممارسات والتدابير الأخرى الرامية إلى منع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وكذلك لغرض تحديد ما إذا كان لأي من التدابير أثر سلبي دون قصد على الضحايا. وتحقيقا لهذه الغاية، يوصى بوضع استراتيجيات طوعية وتوافقية وتشاركية لعملية جمع وتصميم واستخدام المعلومات؛

(ج) ينبغي أن تراعي المعلومات المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك، عند الاقتضاء، الصحة والوضع الصحي، ووفيات الرضع والوفيات النفاسية، والعمر المتوقع لدى الولادة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومستوى التعليم، والعمل، والسكن، وملكية الأرض، وخدمات الرعاية الصحية العقلية والبدنية، والمياه، والمرافق الصحية، والطاقة والاتصالات، والفقر، ومتوسط الدخل المتاح، وذلك من أجل وضع سياسات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تقلل من أوجه التفاوت في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية"؛

٦٧- *تدعو* الدول إلى أن تضع، في إطار برامج الإجراءات التفضيلية، نظام حصص لفائدة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في تشكيل أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما *تدعو* الشركات الخاصة والعامة، بما في ذلك شركات الاتصال، إلى اعتماد هذه الحصص في انتقاء الموظفين وترقيتهم؛

٦٨- *تدعو* الدول إلى أن تضع استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشاريع تتعلق بالنمو الاقتصادي تساهم في مكافحة أوجه الحرمان التاريخية التي يتعرض لها السكان الأصليون أو المنحدرون من أصل أفريقي. ويمكن أن تتخذ هذه التدابير شكل برامج إجراءات تفضيلية في القطاع النظامي والعمل أيضاً على ترويج هذه البرامج ومتابعتها في القطاع الخاص. كما *تطلب* إلى الدول أن تضع في الحسبان، لدى اعتماد هذه السياسات وتنفيذها، دعم المساواة بين الجنسين؛

٦٩- *تذكّر* بمحتوى المادة ٢ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي جاء بها أن التدابير الخاصة المعتمدة لا لشيء إلا لضمان النماء الكافي لبعض الفئات العرقية أو الإثنية أو بعض الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية اللازمة، قصد ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وإعمالها في كنف المساواة، لا تعتبر تدابير قائمة على التمييز العنصري ما لم يترتب عليها، نتيجة لذلك، إدامة أية حقوق خاصة بفئات عرقية مختلفة وأن ينتهي العمل بها عند تحقيق الأهداف التي جعلت من أجلها؛

المساواة بين الجنسين

٧٠- *تناشد* الدول والمجتمع المدني دعم حملات تبرز قيمة نساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي كطريقة لإزالة القوالب النمطية الراسخة في المخيلة الاجتماعية التي تتسبب في الحطّ من شأنهن، وبخاصة في سوق العمل؛

٧١- *تناشد* الدول أن تشجع برامج محو الأمية الخاصة بالنساء البالغات. فقد بينت الدراسات المنجزة أن محو أمية البالغات يؤثر تأثيرا كبيرا على الحد من الفقر ويؤثر تأثيرا حاسما على تعليم أبنائهن وبناتهن وسائر أطفال محيطهن؛

٧٢- *نطلب* إلى الدول أن تتيح لنساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي وصولا فعليا إلى التعليم، بتنظيم برامج تدريب مهني تساعدهن في الخروج من المهن النمطية كالخدمة المترلية؛

تحسين جمع البيانات المصنفة

٧٣- *نطلب* إلى الدول والمنظمات الدولية والإقليمية:

(أ) إدراج موضوع العرق والإثنية في عمليات التعداد الوطنية وغيرها من وسائل جمع المعلومات المتعلقة بالسكان؛

(ب) تصنيف مؤشر التنمية البشرية بحسب الفئات الإثنية ونوع الجنس بالنسبة إلى جميع دول المنطقة؛

٧٤- *نوصي* الدول والمجتمع المدني باستخدام وسائط الإعلام كوسائل قيمة لدعم احترام الآخر والتسامح إزاءه واحترام الكرامة الإنسانية، في إطار رؤية حقيقية للتعددية وتنوع ثقافات المواطنين؛

باء - التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الدولي

الوكالات الدولية والمالية والإنمائية

٧٥- *نهيب* بالأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تقوم برصد الأهداف الإنمائية للألفية، بالتركيز على كشف التباينات الإثنية داخل بلدان المنطقة، قصد ضمان تحقيق هذه الأهداف في أشد المجتمعات ضعفاً؛

٧٦- *نحث* المؤسسات المالية والإنمائية والبرامج التنفيذية والهيئات الخاصة والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على أن تقوم وفقا لميزانياتها العادية وإجراءات أجهزتها القيادية بما يلي:

(أ) تخصيص أموال لتمويل مشاريع إنمائية لفائدة الجماعات المنحدرة من أصل أفريقي في المنطقة؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية والمالية لحكومات المنطقة كيما تُدرج العنصر الإثني في خططها الإنمائية الوطنية، وذلك باتباع نهج قائم على المشاركة وبالعمل مع منظمات المنحدرين من أصل أفريقي من أجل إعداد تلك الخطط وتنفيذها؛

(ج) المساهمة في تمويل البنى التحتية الأساسية للمجتمع، وهي: المدارس، والمراكز الصحية، وشبكات المياه، والطرق، والجسور؛

(د) زيادة كم الإعانات المقدمة للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي فيما يتصل بالحصول على الخدمات الأساسية؛

٧٧- *ندعو* الهيئات الدولية المعنية بدعم التنمية ومكافحة الفقر، من قبيل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى إعطاء الأولوية الواجبة لتعليم الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؛

٧٨- *نطلب* إلى وكالات التعاون الخاصة أن تقدم الدعم المالي لخطط عمل المجتمع المدني المتصلة بمتابعة مؤتمر ديربان؛

٧٩- *نطلب* إلى المؤسسات المالية والإنمائية أن تيسر "إبراز" الآثار الاجتماعية لسياساتها الاقتصادية وأن تضع معايير لتقييم التأثير الاجتماعي لسياساتها على المجتمعات المحلية المنحدرة من أصل أفريقي وعلى الشعوب الأصلية؛

٨٠- *نقر* بأهمية استراتيجية مصرف التنمية للبلدان الأمريكية فيما يتعلق بالحد من الفقر ودعم المساواة الاجتماعية، *ونطلب* تدعيمها حيثما وجدت وإقرارها حيث لا توجد. *ونطلب* إلى الوكالات الإنمائية الأخرى أن تستلهم إجراءاتها من الاستراتيجيات التالية لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية:

(أ) دعم الإجراءات الرامية إلى زيادة إنتاجية الفئات الفقيرة والفرص الاقتصادية المتاحة لها؛ وإجراء إصلاحات لتحسين خيارات العمالة؛ وتوفير البنى الأساسية للأنشطة المنتجة؛ وإتاحة التكنولوجيات الجديدة ووسائل التعاون التي تساعد على المنافسة؛ وتنفيذ استثمارات منتجة في الوسط الريفي (التكنولوجيا والمساعدة التقنية، والري، وتغيير الزراعات وتنويعها، والحصول على الأراضي، والأنشطة القائمة على نوعية الثروة الطبيعية)؛

(ب) دعم المؤسسات التي تشجع إدماج الفئات المهمشة في الحياة السياسية؛ وتأمين الوصول المتساوي إلى العدالة؛ وإقرار أوجه تآزر بين الدولة والسوق بهدف دعم المساواة، وتلبية احتياجات الفئات المستبعدة؛ وتنمية القدرة على اعتماد وتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة للتخفيف من معاناتها؛ ودعم الإجراءات الرامية إلى إزالة التباينات الهيكلية في رأس المال البشري، لا سيما في مجال الصحة والتعليم؛ وضمان تكافؤ الفرص على مدى الحياة؛ وإزالة العوائق الاجتماعية التي تساهم في إقصاء الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وبخاصة النساء منهم؛ ودعم التنمية المحلية والإقليمية في المناطق المهمشة؛ وإصلاح النظم البيئية أو الحفاظ عليها في المجتمعات الفقيرة؛

تدعيم آليات الأمم المتحدة

٨١- *ندعو* الجمعية العامة إلى أن تنظر في إمكانية:

(أ) إعلان عقد دولي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بهدف تعزيز التعاون الدولي لحل ما يواجهونه من مشاكل في ميادين كحقوق الإنسان والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليم والصحة؛

(ب) إنشاء صندوق طوعي لفائدة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، يقدم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ المشاريع الإنمائية ويشجع الإجراءات التفضيلية؛

(ج) تقـــديم هذا الصندوق أيضا مساهمات تيسر مشاركة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في اجتماعات فريق العمل المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي التابع للجنة حقوق الإنسان؛

٨٢- *تطلـــب* إلى منظومة الأمم المتحدة إنشاء فريق مشترك بين الوكالات خاص بأمريكا اللاتينية والكاريبي، يـــتولى معالجة القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان وحق المنحدرين من أصل أفريقي في التنمية، ويدعم في الآن ذاته أعمال مجتمعاتهم؛

٨٣- *تطلب* إلى الأمم المتحدة، في إطار المساعدة الإنمائية، أن تنشئ مراكز اتصال داخل الأفرقة القطرية تُعنى بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان المعنية. ويمكن أن تقوم هذه المراكز بأمور من بينها التأكد من إدراج مشاريع خاصة بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في الخطط الإنمائية الوطنية؛

٨٤- *تناشـــد* منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف أن تطبق سياسات قائمة على التنوع والمساواة العرقية ومراعاة نوع الجنس في عمليات توظيف العاملين في الميادين التقنية والمتخصصة والإدارية، بحيث تعكس مكاتب الأمم المتحدة في بلدان المنطقة بصورة فعلية تنوع وتركيبة الشعوب المشمولة بولايتها؛

٨٥- *نوصـــي* وكالات الإحصاءات الوطنية والهيئات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة بأن تضع، في إطار جمع البيانات الإحصائية الرسمية المتعلقة بالتنمية، نظما إعلامية تراعي الطابع العرقي والإثني للسكان؛

٨٦- *نوصي* المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن تنظم سنويا حلقات دراسية أو حلقات عمل بشأن حقوق الإنســـان والأشـــخاص المنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة، وأن تنظم بالخصوص حلقة دراسية لتحليل مدى إسهام وسائط الإعلام الإبقاء على النعرة العنصرية والترويج لها وكذلك دورها في القضاء على القوالب النمطية وترويج المساواة العرقية؛

٨٧- *نوصـــي* المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن تدعم مبادرة فريق الخبراء المستقلين المعني بدراسة إمكانية وضع مؤشر للمساواة العرقية؛

٨٨- *تحث* الأمم المتحدة على أن تباشر، بالتنسيق مع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، برنامج بحـــث خاصـــا منسقا مع مراكز جامعية في المنطقة تعنى بدراسة مسائل السكان المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين. وينبغي أن يُشارك المنحدرون من أصل أفريقي بصفة مباشرة في أنشطة البحث والترويج، وأن تشمل هذه الأنشطة الجوانب التاريخية والاجتماعية والاقتصادية؛

٨٩- *تطلب* إلى وكالات التعاون الإنمائي توعية موظفيها وخبرائها التقنيين المتخصصين وتدريبهم كي يتمكنوا من إدراج الخصائص العرقية والإثنية والمتعلقة بنوع الجنس في جميع مشاريعهم وبرامجهم؛

٩٠- *تطلـــب* إلى وكـــالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف أن تضمّن تقاريرها السنوية معلومـــات عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي متابعة مؤتمر ديربان، فيما يتصل بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؛

المرفق الأول

جدول الأعمال

١- افتتاح الاجتماع.

٢- انتخاب الرئيس/المقرر وإقرار جدول الأعمال.

٣- متابعة مؤتمر ديربان: السيد روميرو رودريغيس، المنسق العام للتحالف الاستراتيجي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٤- عروض من المنظمات غير الحكومية بشأن حالة الفقر التي يعيشها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي من ناحية متوسط العمر المتوقع، والوضع الغذائي والصحي، والعمالة، والتعليم، وظروف السكن:

ترينيداد وتوباغو: السيدة ماريون أوكالاغن، صحفية في جريدة *نيوزدي*؛

بيرو: السيدة سيسيليا راميريس ريباس، معهد تنمية النساء السود في بيرو؛

فنزويلا: السيد خيسوس غارسيا، Red Afrovenezolana؛

كولومبيا: السيد غوستابو مكاناكي، طبيب أفريقي كولومبي؛

الولايات المتحدة: السيدة هاريت أبو بكر والسيد سيليس محمد، All For Reparations and Emancipation (AFRE)؛

إكوادور: السيد إبسن هيرنانديس بالنسيا، رئيس Afroamérica XXI، إكوادور.

٥- الفريق العامل المعني بالنظر في مقترحات تيسير مشاركة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في وضع ومراقبة وتقييم برامج الحد من الفقر، ولا سيما تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالحد من الفقر على المستوى الوطني. ويرأس هذا الفريق المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيرو، السيد خورخي شدياق:

- التنمية البشرية كنهج شامل للقضاء على الجوع والفقر:

السيد لويس بارغاس، المنسق العام لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية في بيرو؛

- مقترحات موجهة إلى البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات والهيئات المتعددة الأطراف بشأن مشاركة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي:

السيد ليوناردو رياليس، ممثل منظمة CIMARRON غير الحكومية، كولومبيا؛

السيدة خيسيلا أراندیا كوبيروبياس، ممثلة الاتحاد الوطني للكتاب والفنانين الكوبيين، كوبا؛

- ما السبيل إلى ضمان أن تساعد السياسات الرامية إلى تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وألا تضر بهم؟

السيد مارسيلو بايكساو، أستاذ في معهد الاقتصاد بجامعة ريو دي جانيرو الفدرالية، ومنسق المرصد الأفريقي البرازيلي؛

٦- التجارب المحددة والعبر المستخلصة عن كيفية إشراك الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في البرامج المتصلة بالحد من الفقر:

- آراء الحكومات:

السيدة ماتيلدا ريبيرو، الوزيرة رئيسة الأمانة الخاصة لسياسات دعم المساواة العرقية في البرازيل؛ كيف تضطلع البرازيل بمكافحة فقر الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؟ الصعوبات والنجاحات؛

السيد خورخي راميريس، المعهد الوطني لتنمية الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أمازوني وأفريقي بيروفي، التابع لحكومة بيرو، كيف تضطلع بيرو بمكافحة فقر الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؟ الصعوبات والنجاحات؛

- آراء المؤسسات المالية الدولية:

السيد ماك دونالدز بنيامين، المسؤول القطاعي عن مجال التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية، البنك الدولي؛

السيد خوان بابلو سيبيري، أخصائي في التنمية الاجتماعية، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛

- آراء المنظمات غير الحكومية:

البرازيل: السيدة ديز بينيديتو، المنسقة المعنية بحقوق الإنسان في منظمة Fala Preta؛

- آراء منظومة الأمم المتحدة:

السيد روبيرتو غاريتون، الممثل الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان؛

السيد خوان أورتيس، مستشار اليونيسيف الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي المعني بالبرنامج المتعدد الأقطار والمبادرات المشتركة مع الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٧- عرض بشأن تدابير محددة تهدف إلى إدراج نهج قائم على حقوق الإنسان في البرامج الرامية إلى الحد من الفقر، وبخاصة تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الحد من الفقر، وطرق إدماج الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي: التدابير المزمع اتخاذها وإطار العمل في المستقبل؛

السيدة غي ماك دوغال، الخبيرة المستقلة المعنية بالأقليات؛

السيد خوسي بينغوا، رئيس فريق العمل المعني بالأقليات ومنسق الفريق العامل التابع للجنة الفرعية المخصص المنشأ لإعداد دراسة تسهم في صياغة إعلان دولي بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان؛

السيد دودو ديين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

السيدة إدنا سانتوس رولاند، الخبيرة السامية المستقلة المعنية بتطبيق أحكام إعلان ديربان وبرنامج عملها؛

السيد خوان مارتابيت، ممثل شيلي الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والرئيس - المقرر لفريق العمل الحكومي الدولي المكلف بصياغة توصيات بشأن تطبيق إعلان ديربان وبرنامج عملها تطبيقا فعالا؛

السيد جو فرانس، عضو فريق الخبراء المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

٨- عدم المساواة، والإثنية، والإقصاء في بيرو:

السيد أدولفو فيغيروا، أستاذ اقتصاد في جامعة بيرو الكاثوليكية؛

مقترحات استنتاجات وتوصيات.

٩- النظر في الاستنتاجات والتوصيات واعتمادها.

١٠- اختتام حلقة العمل.

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

خبراء الأمم المتحدة

السيد دودو دين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

السيدة إدنا سانتوس رولاند، الخبيرة السامية المستقلة المعنية بتطبيق أحكام إعلان ديربان وبرنامج عملها؛

السيدة غي ماك دوغال، الخبيرة المستقلة المعنية بالأقليات؛

السيد خوسي بينغوا، رئيس فريق العمل المعني بالأقليات ومنسق الفريق العامل التابع للجنة الفرعية المخصص المنشأ لإعداد دراسة تسهم في صياغة إعلان دولي بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان؛

السيد خوان مارتابيت، ممثل شيلي الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والرئيس- المقرر لفريق العمل الحكومي الدولي المكلف بصياغة توصيات بشأن تطبيق إعلان ديربان وبرنامج عملها تطبيقا فعالا؛

السيد جو فرانس، عضو فريق الخبراء المعني بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

الدول

البرازيل وبوليفيا وبيرو وغواتيمالا وكولومبيا.

هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي.

المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وأعضاء آخرون في المجتمع المدني

Afroamérica XXI, Afrolider, ASONEDH، التحالف الاستراتيجي لسكان أمريكا اللاتينية والكاريبي المنحدرين من أصل أفريقي AFRE, Centro Mundo de Ebano، مركز التنمية الإثنية Cimarrones Perú، Cimarrón Colombia، دار الثقافة الهندية الأفريقية الأمريكية، Color Cubano، منظمة Fala Preta للنساء السود في البرازيل Global Rights, Movimiento Francisco Congo, ONECA, CEDEMUNEP, Organización de Chincha Margaritas، جامعة ريو دي جانيرو الفدرالية، المرصد الأفريقي البرازيلي، المكتب الأفريقي التابع لمؤتمر جمهورية بيرو، جامعة بيرو الكاثوليكية، بلدية الكارمن.

- - - - -